

## ورقة قانونية: مسار التورط الأمريكي في جرائم الإبادة الجماعية في غزة

### الفهرس:

#### مقدمة

1. الامدادات العسكرية الامريكية ودورها في تفعيل العمل العسكري الصهيوني
  2. الأسلحة الأمريكية المستخدمة في الحرب على غزة: انتهاك للقوانين الدولية وللقانون الأمريكي (قانون ليهي لحقوق الانسان)
  3. الخطاب السياسي الأمريكي: محرض فعلي على ارتكاب الإبادة الجماعية في غزة.
- خلاصة

\*\*\*\*\*

#### مقدمة

المشاركة والدعم الأمريكي المطلق للكيان في حربه على غزة معلنة، وفي عالم الجريمة الشريك كالأصيل عليه تحمل المسؤولية الجنائية بنفس الجرم وفقا لنتائجه. أصبح واضحا اليوم، الدعم اللامتناهي الذي تقدمه الإدارة الامريكية، بل كل الغرب للكيان. وما صمتهم على ما يحصل من انتهاكات جسيمة وصارخة لكل قواعد القانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية، الا مشاركة في الدم، وبشكل علني ومباشر. يكفي الإشارة الى الموقف الأمريكي والغربي في مجلس الامن الدولي، حيث اشارت مندوبة الولايات المتحدة في المجلس عقب مناقشة [مشروع قرار تقدمت به البرازيل](#): رفضنا مشروع القرار الخاص بغزة لعدم إشارته على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها...أفعال حماس هي سبب الأزمة الإنسانية والمعاناة في غزة"، وأشار المشروع الى ضرورة حث جميع الأطراف على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ودعا الى هدن إنسانية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق". لكن أعضاء المجلس الـ 15 لم يتفقوا على مشروع قرارين يهدفان إلى وقف إطلاق النار، وإنشاء ممر إنساني للفلسطينيين المحاصرين، إضافة إلى أمور أخرى . وفي كل مرة يصطدم المشروع المقدم (البرازيلي، الروسي) بالفيتو الأمريكي المؤيد علنا للعدوان الإسرائيلي على غزة.

الى جانب ذلك كله، ومع التغطية الامريكية والغربية الكاملة للجرائم الإسرائيلية، تستمر المواقف الامريكية والأوروبية في مجلس الامن على حالها، بهدف منع اصدار أي قرار يدين الكيان الصهيوني ويدين جرائمه وانتهاكاته سواء في غزة او في الضفة. من هذا المنطلق يتلخص الموصف الأمريكي مما يحصل الآن في غزة فيما يلي:

- السلوك الأمريكي يزداد خطورة رغم تحذير بايدن الكيان الصهيوني، وقادته من التورط في إعادة احتلال غزة!
- حالة المد والجزر ستستمر وستقود إلى إجهاد سياسي وعسكري من الممكن أن يفضي— لارتكاب أخطاء استراتيجية كبرى.
- التورط الأمريكي يتنامى شيئا فشيئا، منذرا باحتمال تورط واسع في وجود تيار أمريكي مشجع ورغبة إسرائيلية، يمكن أن تفتعل حوادث أمنية تساعد وتقود لذلك.
- المؤشرات على الارض تؤكد إمكانية تورط أمريكا واسع النطاق في الصراع، الأمر الذي تترقبه روسيا والصين على أمل تغذيته لتعميق أزمة أمريكا في المنطقة.

- حشود أمريكية قد تكرر حادثة خليج تونكين بفيتنام بزعم استهداف مدمرات أمريكية من قبل فيتنام الشمالية عام 1964 ما أفضى لتورط أمريكي طويل بحرب فيتنام انتهت بهزيمة.
- نشر- 2000 جندي أمريكي بفلسطين المحتلة لمساعدة قوات الاحتلال، وتقديم الدعم اللوجستي والمشورة؛ تزامن مع مشاركة انتوني بلينكن وزير الخارجية الأمريكي للمرة الثانية في أقل من أسبوع، في الاجتماع الوزاري المصغر لحكومة الاحتلال الإسرائيلي.
- تعاضم الحشود العسكرية والحراك الدبلوماسي الأمريكي الممزوج بالخطورة؛ يرفع من حدة التوتر في الاقليم، ومن الممكن أن يفضي- إلى حرب إقليمية واسعة تقود لانحسار النفوذ الأمريكي، خاصة أن موسكو التي أجرى رئيسها بوتين اتصالات مع كل من سوريا وإيران والكيان الصهيوني؛ سارعت على لسان الناطق باسم الرئاسة فيها إلى التحذير من حرب إقليمية، عارضةً الوساطة على الاطراف المنخرطة في المواجهة.
- السلوك الأمريكي يزداد خطورة رغم تحذير الرئيس الأمريكي بايدن الكيان الصهيوني، وقادته من التورط في اجتياح قطاع غزة وإعادة احتلاله، إلا أن المؤشرات على الارض تؤكد إمكانية تورط أمريكا على نطاق واسع في الصراع، الأمر الذي تترقبه روسيا والصين على أمل تغذيته لتعميق أزمة أمريكا في المنطقة.

عكست الأيام الأخيرة قدرًا من الارتباك والتردد وفقدان العقلانية لدى الادارة الأمريكية، ما يعني إمكانية التورط في حرب اقليمية واسعة؛ لا يبدو أن أمريكا تعمل بجد على تجنب التورط فيها، إذ تتجاذبها الضغوط الداخلية، والمخاوف من خسارة حليفها الحرب، وانكسارها استراتيجيا. يبدو أن حالة المد والجزر ستستمر وستقود إلى إجهاد سياسي وعسكري من الممكن أن يفضي- لارتكاب أخطاء استراتيجية كبرى من قبل الولايات المتحدة. من هنا يظهر الدور الأمريكي الكامل في هذه الحرب، ليس فقط بسبب اعلان الدعم الكامل للكيان الصهيوني، والتغطية على جرائمه، بل والمشاركة في هذه الجرائم.

صرّح الرئيس **بايدن بنوايا الولايات المتحدة**: "لقد أوضحت لرئيس الوزراء نتنياهو أننا على استعداد لتقديم جميع وسائل الدعم المناسبة لحكومة وشعب إسرائيل". وهذا يتماشى مع نصف قرن من السياسة الأمريكية. والمشكلة هي أن هذا الالتزام يحدث عندما ترسل الولايات المتحدة أيضاً معدات إلى أوكرانيا لمساعدتها على صد الغزو الروسي وإلى تايوان لتعزيزها في مواجهة التهديدات والاستفزازات الصينية. تكشف الدراسة تلو الأخرى عن أوجه القصور في مخزونات الأسلحة والذخائر الأمريكية. وبالنظر إلى هذه الالتزامات الأخرى، هل تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ على إمدادات الكيان الصهيوني، أم أن هذا يتجاوز ما يمكن أن تفعله حتى قوة عظمى؟ ومن هذا المنطلق، الى أي مدى يمثل هذا الدعم المفتوح والمطلق والمستمر حجة لإدانة الولايات المتحدة بوصفها شريك للكيان في ارتكاب جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية للشعب الفلسطيني؟

## 1. الامدادات العسكرية الامريكية ودورها في تفعيل العمل العسكري الصهيوني

من الواضح أن هناك ضغط كبير على الإدارة الامريكية يمارسه الكيان المحتل الذي تعود على ابتزاز حلفاءه الغربيين من اجل الحصول على الدعم العسكري. في الواقع، أفادت التقارير [المنشورة على موقع مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن](#)، أن الحكومة الأمريكية قد أرسلت بالفعل أنظمة توجيه ضربات دقيقة وأنظمة دفاع جوي. وعلى عكس أوكرانيا، ستكون هناك حاجة أقل لقذائف المدفعية غير الموجهة. حيث أن القوات الإسرائيلية المشاركة أصغر من تلك الموجودة في أوكرانيا، ومن المرجح أن تكون المدة المحتملة للحرب أقصر- فبينما تطلق أوكرانيا ما بين 6000 إلى 8000 طلقة يوميا، أسبوعاً بعد أسبوع، وشهراً بعد شهر، فإن الكيان الصهيوني سيطلق عدداً أقل من القذائف خلال فترة أقصر. وبالتالي، ستكون الحاجة إلى إمداد أقل.

وبالمثل، على الرغم من أن الكيان الصهيوني يبدو أنه فقد عشرات المركبات المدرعة في الهجمات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يمتلك المئات منها، من هنا، قد تكون إمدادات الطوارئ غير ضرورية **وفقاً للأمريكي**. وينطبق الشيء نفسه على الطائرات والأشياء العادية مثل الشاحنات. وقد يرغب جيش العدو في بعض هذه الأسلحة لإعادة الإعمار بعد الحرب، ولكن من غير المرجح **وفقاً لوجهة النظر الأمريكية** أيضاً، أن تكون الخسائر كبيرة إلى درجة أنه يحتاج إلى بدائل لمواصلة العمليات.

يعترف **الخبراء الأمريكيون** أن هناك نقص في الأسلحة والذخائر اللازمة، وفي بعض الأنظمة المهمة. ومع ذلك، قبل الغوص في أوجه النقص والمقايضات، يعتبر الخبراء أنه من المهم ملاحظة أن معظم العناصر القتالية متوفرة بالكمية. من بين 100 عنصر مدرج في أحدث صحيفة حقائق صادرة عن وزارة الدفاع بشأن المساعدات العسكرية لأوكرانيا، من المعروف أن هناك نقصاً في 12 عنصراً فقط. علاوة على ذلك، فإن بعض العناصر ذات المخزون المحدود، مثل منصات إطلاق الصواريخ المدفعية عالية الحركة (HIMARS)، ومدافع المدفعية، والقذائف غير الموجهة من عيار 155 ملم، ليست ذات صلة باحتياجات الكيان الصهيوني المباشرة.

تُظهر **الجدول أدناه** أنواعاً مختلفة من الذخائر الدقيقة التي يستخدمها الكيان المؤقت وأوكرانيا وتايوان، وتوضح المجالات التي قد يكون فيها نقص ومقايضات. يمكن للولايات المتحدة تلبية احتياجات الشركاء من العناصر ذات الرمز الأصفر أو الأحمر من خلال قبول المزيد من المخاطر في حروبها المستقبلية المحتملة، مثل الصراع في شبه الجزيرة الكورية. وبدلاً من ذلك، تعطي اليوم الأولوية للكيان المؤقت على المدى القريب، وأوكرانيا على المدى المتوسط، وتايوان على المدى الطويل.

#### ● الذخائر الدقيقة التي يتم إطلاقها من الأرض

المصدر: CSIS<sup>1</sup>

حالة المخزون	الاستخدام التايواني	الاستخدام الاسرائيلي	الاستخدام الأوكراني	
تم إنتاج حوالي 50000 قطعة، ومن المحتمل أن يبقى في المخزون ما بين 25000 إلى 30000 قطعة. تم شحن العديد منها إلى أوكرانيا.	لا	لا	نعم	<b>GMLRS</b>
قليل. وقد أرسلت الولايات المتحدة حوالي 40% من مخزونها إلى أوكرانيا، وهو الحد الأقصى الذي يشعر به مخططو البنتاغون بالارتياح. تعكس الشحنات الأخيرة إلى أوكرانيا الإنتاج الشهري.	نعم	لا	نعم	<b>Excalibur</b>
تم إنتاج حوالي 1600، وربما بقي 1000.	نعم، في انتظار الشحن	لا	نعم	<b>ATACMS</b>
تم إنتاج 60.000 سيارة ولا تزال قيد الإنتاج. الآلاف متاحة، لكن أوكرانيا تستخدمها على نطاق واسع.	لا	لا	نعم	<b>Javelin</b>

<sup>1</sup> ينطبق ترميز الألوان التالي على الجداول: الأخضر: متاح على نطاق واسع/الأصفر: متوفر ولكن مع بعض الحدود/الأحمر: محدود للغاية، حيث يريد العديد من الحلفاء هذه الأسلحة بالإضافة إلى القوات الأمريكية.

**GMLRS:** نظام إطلاق الصواريخ المتعددة الموجهة (GMLRS) هو صاروخ موجه بدقة متوسطة المدى يتم إطلاقه من الأرض. لدى إسرائيل نسخها الخاصة من نظام GMLRS الذي تطلقه من قاذفات M270 المصممة في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تتمكن من التكيف مع الاستغناء عن نظام GMLRS إذا انخفضت مخزوناتها.

**Excalibur:** عبارة عن مقذوف مدفعي موجه بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS). تستخدم إسرائيل قذيفة مدفعية دقيقة الصنع محلية الصنع، "TopGun". ومع ذلك، فإن مدافع الهاوتزر الخاصة بها متوافقة مع Excalibur ويمكن أن تتكيف مع استخدام Excalibur كما فعل الأوكرانيون.

**ATACMS:** نظام الصواريخ التكتيكية للجيش (ATACMS) هو صاروخ بعيد المدى يتم إطلاقه من قاذفات HIMARS وMLRS. ومن غير المرجح أن تحتاج إسرائيل إلى هذا المدى لأن الأهداف في قطاع غزة ولبنان قريبة. سيكون GMLRS، الذي يتم إطلاقه من نفس قاذفات الصواريخ، كافياً ومتاحاً بأعداد أكبر. لن تكون هناك حاجة لمجموعة ATACMS إلا لضرب أهداف في عمق سوريا، التي لديها نظام دفاع جوي قد يرغب الإسرائيليون في تجنبه.

**Javelin:** هو سلاح مشاة محمول دقيق مضاد للدبابات تم الاحتفال به في المراحل الأولى من حرب أوكرانيا. يمتلك الإسرائيليون أسلحتهم الخاصة المضادة للدبابات ولكن يمكنهم استخدام Javelin إذا نفذت أسلحتهم. وعلى الرغم من أن الرمح مخصص للاستخدام ضد الدبابات، وهو ما تفتقر إليه حماس، إلا أن القوات استخدمته بشكل متكرر ضد أهداف أخرى، مثل الأسلحة التي يخدمها الطاقم أو التحصينات الميدانية. وبالتالي، قد يجد الإسرائيليون أنها مفيدة في حرب المدن. ونظراً لانخفاض مخزونات جافلين، تستطيع الولايات المتحدة أن ترسل سلاحاً مختلفاً مضاداً للدبابات، وهو نظام الصواريخ TOW الذي يتم إطلاقه من خلال الأنابيب، والذي يتم توجيهه بصرياً، والموجه لاسلكياً، والمتوفر بأعداد كبيرة. وتقوم الولايات المتحدة بشحن هذه الصواريخ إلى أوكرانيا مع انخفاض مخزونات الصواريخ الأخرى المضادة للدبابات.

#### • الذخائر الدقيقة التي تُطلق من الجو

حالة المخزون	الاستخدام التايواني	الاستخدام الاسرائيلي	الاستخدام الأوكراني	
كبير. تم تسليم حوالي 80.000 جندي، على الرغم من أن الكثير منهم أنفقوا في التدريب والقتال.	لا	نعم	لا	Hellfire
كبيرة، مع إمكانية الزيادة	لا	لا	نعم	APKWS
كبير، تم إنتاج نصف مليون وارتفع بسهولة - على سبيل المثال، إلى 43000 في السنة المالية 2019.	لا	نعم	نعم	JDAM
تم إنتاج 1,900 من Increment II و37,000 من Increment I. لا يزال في الإنتاج.	لا	نعم	نعم	SDBII
سلاح متخصص، مخزون إجمالي صغير.	لا	نعم	لا	Bunker Buster

**Hellfire: Hellfire** هي طائرة هليكوبتر وصاروخ تطلقه طائرة بدون طيار. إنه مفيد في القتال المباشر بسبب قدرته على الضرب بدقة في بعض المواجهة. المواجهة تبقى المروحية البطيئة والضعيفة بعيدة عن الدفاعات الجوية للعدو.

**APKWS:** نظام سلاح القتل الدقيق المتقدم (APKWS) عبارة عن مجموعة توفر توجيهًا دقيقًا لصواريخ الطيران غير الموجهة. إنها تعمل من الناحية التكتيكية مثل Hellfire ولكنها أرخص، على الرغم من أنها ذات نطاق أقل ومرونة في الاستهداف. تمتلك أوكرانيا الصاروخ ولكن يبدو أنها تطلقه من الشاحنات وليس من المروحيات. لا تمتلك إسرائيل نظام APKWS الآن ولكنها قد تعتمد في معركة حضرية ممتدة.

**JDAM:** ذخيرة الهجوم المباشر المشترك (JDAM) عبارة عن مجموعة يتم وضعها على قنبلة عادية يتم إسقاطها من الجو لمنحها توجيهًا دقيقًا. ولأنها منخفضة التكلفة ومتوفرة بأعداد كبيرة، فإن إسرائيل ستجدها مفيدة في صراع في منطقة مبنية. ولن يشكل المدى القصير مشكلة نظراً لافتقار حماس إلى الدفاعات الجوية. وقد زادت الولايات المتحدة إنتاج JDAM في الماضي. تمتلك إسرائيل بالفعل بعض صواريخ JDAM ومن المرجح أن تطلب المزيد. في الواقع، ورد أن JDAM موجود في الشاحنات الأولية إلى إسرائيل.

**SDB/SDB II (StormBreaker):** ذخيرة يتم إطلاقها جواً تشبه إلى حد كبير JDAM، تتمتع القنبلة ذات القطر الصغير (SDB) ببعض القدرة على المواجهة ورأس حربي أصغر، مناسب لتأثيرات أكثر دقة. ومن المرجح أن تستخدمها إسرائيل على نطاق واسع كوسيلة للحد من الأضرار الجانبية. وتفيد التقارير أيضاً أن SDB موجود في الشاحنات الأولية إلى إسرائيل.

الذخائر "المدمرة للتحصينات": تسمى رسمياً ذخائر الأهداف العميقة والمتصلبة، وهي مصممة لمهاجمة أهداف لا يمكن للقنابل العادية، حتى الأكبر منها، أن تلحق بها الضرر. وبدلاً من الانفجار على سطح الهدف، تتمتع الذخائر "الخارقة للتحصينات" بأليات تمكنها من اختراق عمق الخرسانة أو الأرض. والمثال الكلاسيكي هو قنبلة GBU-28، على الرغم من وجود غيرها. ومع ذلك، فإن المخزون ليس كبيراً لأن هذا سلاح متخصص. وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة قامت ببناء 160 قنبلة جي بي يو-28 وأن الإسرائيليين اشترتوا 100 منها. وسوف يجدها الإسرائيليون مفيدة في مهاجمة نظام حماس الموسع تحت الأرض.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الولايات المتحدة العديد من الأسلحة بعيدة المدى التي تُطلق من الجو، والتي تسمح للطائرات بضرب من خارج منطقة الدفاع الجوي للعدو. ومع ذلك، يرى الخبراء الأمريكيون أنه حالياً ليست هناك حاجة لهذه القدرة لمهاجمة أهداف في قطاع غزة. الدفاعات الجوية لحماس ضعيفة، ومسافة الطيران من إسرائيل قصيرة. وستكون هناك حاجة إلى قدرات المواجهة إذا أرادت إسرائيل ضرب أهداف في إيران أو سوريا. ومن أمثلة هذه الصواريخ صاروخ المواجهة جو-أرض المشترك (JASSM)، وسلاح المواجهة المشتركة.

## • صواريخ الدفاع الجوي

حالة المخزون	الاستخدام التايواني	الاستخدام الاسرائيلي	الاستخدام الأوكراني	
تتوفر آلاف الصواريخ القديمة ولكن بدون القدرة المضادة للصواريخ؛ تم إنتاج 1600 نسخة من أحدث إصدار، PAC-3 MSE، حتى الآن.	نعم	نعم	نعم	<b>Patriot</b>
غير واضح، لأن هذا نظام إسرائيلي. استخدمت بكثرة في المراحل الأولى من الحرب.	لا	نعم	لا	<b>Iron Dome</b>

محدودة للغاية.	نعم	نعم	نعم	Stinger/Avenger
----------------	-----	-----	-----	-----------------

باتريوت: صواريخ باتريوت عالية التكلفة/عالية القدرة (4.1 مليون دولار لكل منها) مناسبة تماماً لمهاجمة طائرات الخصم وصواريخ كروز والصواريخ الباليستية، مثل تلك التي تمتلكها إيران. ومع ذلك، فإن الصواريخ نادرة ومكلفة للغاية بحيث لا يمكن استخدامها ضد صواريخ حماس المدفعية الرخيصة.

**القبة الحديدية:** القبة الحديدية هي النظام المثالي للدفاع ضد صواريخ حماس المدفعية. وقد تم تصميم النظام لمواجهة تهديد الصواريخ المسلحة، وهو ليس مكلفاً، ويتم نشره على نطاق واسع. ويتم إنتاج الصواريخ بشكل مشترك من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. لذلك، ليس من المستغرب أن يقال إن إسرائيل طلبت المزيد من صواريخ القبة الحديدية. يمكن للولايات المتحدة تسريع إنتاج مكونات الصواريخ وتمويل الإنتاج الإسرائيلي لأنظمة إضافية. وتمتلك الولايات المتحدة أيضاً بطاريتين من طراز القبة الحديدية استخدمتهما للاختبار ويمكن أن تعودا إلى إسرائيل.

**ستينغر/المنتقم:** ستينغر هو صاروخ محمول مضاد للطائرات للمشاة. Avenger هي النسخة المثبتة على الشاحنة. ويستخدم النظام على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم وهو فعال ضد الطائرات بدون طيار والطائرات. ومع ذلك، فإن المخزونات محدودة للغاية، والإنتاج بطيء. وقد منحت الولايات المتحدة أوكرانيا معظم مخزونها المتاح، ومن المحتمل أن تكون تايوان قد تلقت بعضاً منه كجزء من السحب الرئاسي للمعدات الذي أذن به الكونجرس.

يقرّ **الخبراء الأمريكيون** بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تساعد كثيراً فيما يتعلق بنظامي الدفاع الجوي الإسرائيلي المنتجين محلياً. فقد تمّ تصنيع ما يسمى "مقلع داود" وهو مخصص للاعتراضات متوسطة وبعيدة المدى، مثل باتريوت. وتم تصميم صاروخ "أرو" لاعتراض الصواريخ الباليستية، التي لا تمتلكها حماس ولكن إيران تمتلكها. ويعتبر الخبراء بأنّ جلب أنظمة جديدة مثل نظام الصواريخ أرض-جو الوطني المتقدم (NASAMS) سيستغرق وقتاً طويلاً بسبب الحاجة إلى التدريب وإنشاء خط أنابيب لوجستي.

الدعم الأمريكي الكامل يظهر أيضاً في العمل الاستخباراتي بعد أن **منيت الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية بالهزيمة** أثناء الاختراق الذي حصل بسبب عملية الاقتحام التي نفذتها فصائل المقاومة للعديد من المراكز والقواعد العسكرية والأمنية في غلاف غزة.

هناك العديد من القدرات الأخرى التي من المرجح أن يحتاجها الكيان الصهيوني في المرحلة القريبة في محاولة لتجاوز الخلل الأمني والاستخباراتي الذي حصل وذلك من خلال:

- **الدعم الاستخباراتي:** من المؤكد أن الكيان تحصل على مساعدة استخباراتية من الولايات المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بإنقاذ الأسرى الموجودين لدى المقاومة. من المحتمل أن يأخذ هذا شكل إشارات استخباراتية ومراقبة عامة. على سبيل المثال، ربما تتنصت الولايات المتحدة على المحادثات بين فصائل المقاومة. وجمع الكثير من المعلومات من الأصول المخصصة للشرق الأوسط، ولكن قد يتم تحويل بعضها من أوكرانيا.
- **قطع الغيار:** زيادة قطع الغيار التي توسع الحجم الفعال للقوة الإسرائيلية من خلال تشغيل المزيد من المعدات. سيكون هناك بعض المنافسة على قطع الغيار هذه نظراً لأن القوات الأمريكية والأوكرانية، وفي كثير من الأحيان، التايوانية تحتاج إلى نفس القطع.
- **الأنظمة الجوية غير المأهولة:** يمتلك الكيان الصهيوني العديد من هذه الأنظمة، ولكنها مفيدة بشكل خاص في المناطق المبنية حيث يكون العثور على الخصم أمراً صعباً ولكنه حاسم.

- أنظمة مكافحة الطائرات بدون طيار: يعتبر [الخبراء الأمريكيون](#) أنّ المقاومة ذكية في تكييف الطائرات التجارية بدون طيار وربما تلتق و بعضاً منها من الإيرانيين. ومن المرجح أن يستخدم المسلحون هذه الصواريخ للرد على الكيان الصهيوني عندما تهاجم القوات الإسرائيلية قطاع غزة. ولذلك، ستكون هناك حاجة إلى شبكة من أنظمة مكافحة الطائرات بدون طيار. لدى الولايات المتحدة مجموعة واسعة من هذه الأنظمة، معظمها تطويرية. وكلما طال أمد الحرب، كلما احتاج الكيان إلى المزيد من الإمدادات بعد تدمير المعدات واستنفاد الذخائر. قد تكون هناك حاجة إلى العناصر التي لم تكن مطلوبة في الأسابيع القليلة الأولى. ولذلك، يعتبر الخبراء الأمريكيون بأن هذه القائمة سوف تزداد مع مرور الوقت.

هذا وجه آخر من وجوه الدعم العسكري والاستخباراتي الكامل الذي تقدمه الولايات المتحدة الى الكيان، والذي يعدّ جزء من سياسة عامة تتبناها كل الإدارات الأمريكية، في كل الظروف التي يواجه فيها الكيان المحتل معركة جديدة مع المقاومة.

لابد من الإشارة أيضاً الى أنّ الكيان يتلقى مساعدات عسكرية بقيمة 3.8 مليار دولار سنوياً، لكن هذا لن يغطي التكاليف التي تفرضها هذه الحرب. ونتيجة لذلك، يكاد يكون من المؤكد أنه سيكون هناك اعتماد تكميلي، وقد أعلن الرئيس بايدن بالفعل عن نيته طلب ذلك. والعنصر الأساسي في هذا المبلغ الإضافي سيدفع لاستبدال المعدات والذخائر التي أرسلت إلى الكيان خلال الحرب. وقد يشمل المبلغ الإضافي أيضاً أموالاً لإعادة بناء الجيش الإسرائيلي بعد الحرب، ولمساعدة الكيان المؤقت على إصلاح الأضرار التي لحقت بالمباني والبنية التحتية.

تجدد الإشارة هنا، الى أنّ [بايدن أرسل الى الكونغرس طلب](#) مساعدة بقيمة 106 مليار دولار إلى الكونغرس للكيان الصهيوني وأوكرانيا وغزة، حسب ما صرح به في خطاب موجه للشعب الأمريكي، وقد اصر على المشرعين في الكونغرس للقبول بالطلب والالتزام بدعم حلفاء الولايات المتحدة في مواجهة الاستبداد والعدوان في جميع أنحاء العالم، حسب قوله". وأوضح مسؤولو البيت الأبيض مدى إلحاح الطلب في [مؤتمر صحفي صباحي](#)، مما عزز تأكيد جو بايدن في خطاب متلفز من المكتب البيضاوي على وجود روابط بين الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 والهجمات القاتلة على "إسرائيل" من قبل حماس في 7 أكتوبر. "ومع ذلك، فإن الموافقة المبكرة على الأموال غير مرجحة إلى حد كبير وسط الشلل المستمر في مجلس النواب. فمجلس النواب في الكونغرس الأمريكي من دون رئيس الى حدّ الآن بسبب الاقتتال الداخلي بين الأغلبية الجمهورية والديمقراطية، ولا يستطيع القيام بأعماله إلى أن يتم حل الأزمة.

تثبت هذه المعلومات، والتحليلات بأنّ الدعم العسكري والاستخباراتي الكامل الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للكيان المؤقت، ليس مرتبط فقط بالظروف العسكرية والعمليات والمعارك، بل هو سياسة عامة ومنظمة تعمل بها ومن خلالها الولايات المتحدة على إدارة كل الازمات التي يواجهها الكيان في محاولة لحمايته والحرص على استمرار وجوده في المنطقة. كل هذه المساعدات العسكرية تجعل من الضروري توجيه الاتهام للولايات المتحدة بمشاركتها المباشرة في الانتهاكات الجسيمة التي يقوم بها الكيان في غزة باستهدافه للمدنيين وللبنى المدنية، كما تجعل منه شريكا في تحمل المسؤولية الجنائية الدولية وفقا لما تنص عليه المواثيق الدولية وخاصة نظام المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، مع مرور الوقت، ستكون هناك مقايضات حيث يتم تحويل بعض الأنظمة الرئيسية إلى إسرائيل. قد لا تكون بعض الأنظمة التي تحتاجها أوكرانيا لهجومها المضاد متاحة بالأعداد التي ترغب فيها أوكرانيا. وهذا لن يؤدي إلى وقف العمليات، لكنه قد يصبح ملحوظا على الخطوط الأمامية إذا استمرت الحرب في غزة لفترة طويلة.

2. الأسلحة الأمريكية المستخدمة في الحرب على غزة: انتهاك للقوانين الدولية وللقانون الأمريكي

أثار الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة الأمريكية (المحرّمة دولياً في معظمها) من قبل الكيان الصهيوني، والذي أدى إلى مقتل آلاف المدنيين في غزة، اتهامات بارتكاب جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية ضد الولايات المتحدة. لكن اللافت أنّ الولايات المتحدة أفلتت دائماً من هذه الاتهامات في الصراعات العسكرية المعاصرة - خاصة في ساحات القتل في أفغانستان والعراق - وكذلك في استخدام الأسلحة الأمريكية في اليمن حيث قُتل الآلاف. منذ سنوات، **وصفت الأمم المتحدة ذات مرة** الوفيات والدمار في الحرب الأهلية المستمرة منذ ثماني سنوات في اليمن بأنها "أسوأ كارثة إنسانية في العالم". وقد قُدرت أعداد القتلى، ومعظمهم من المدنيين، بأكثر من 100 ألف شخص، مع اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومورد الأسلحة الرئيسي للولايات المتحدة. والآن عادت عمليات قتل الفلسطينيين في غزة لتطارد الأميركيين في منطقة حرب جديدة. ولكن مع ذلك، فمن غير المرجح أن يتم إحالة الولايات المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

قالت **سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية لمنظمة الديمقراطية في الشرق الأوسط (DAWN)**: "إذا كان المسؤولون الأمريكيون لا يهتمون بالمدنيين الفلسطينيين الذين يواجهون فظائع باستخدام الأسلحة الأمريكية، فرما سيهتمون أكثر قليلاً بمسؤوليتهم الجنائية الفردية عن مساعدة "إسرائيل" في تنفيذ هذه الفظائع". وأشارت إلى أن "الشعب الأمريكي لم يوقع قط على مساعدة إسرائيل في ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين العزل بالقنابل والمدفعية الممولة من دافعي الضرائب". وبحسب **منظمة DAWN**، فإن القانون الأمريكي يتطلب من الولايات المتحدة مراقبة وضمان عدم استخدام الأسلحة والذخائر التي تقدمها للكيان الصهيوني في ارتكاب جرائم حرب في غزة. وحذرت **منظمة DAWN** من أن "عدم الامتثال لمتطلبات مراقبة الاستخدام النهائي لا ينتهك القوانين الأمريكية فحسب، بل قد يعرض المسؤولين الأمريكيين للملاحقة القضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهمة المساعدة والتحرير على جرائم الحرب". وفي رسالة منفصلة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، **طلبت منظمة DAWN من المدعي العام** على وجه السرعة إصدار بيان عام لتذكير أطراف النزاع بالتحقيق الجاري هناك وإرسال فريق تحقيق إلى غزة في فلسطين لتوثيق الجرائم المحتملة والتحقيق فيها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ونظام روما الأساسي.

أشار معين رباني، **المحرر المشارك لمجلة "جدلية"**، وهي مجلة مستقلة يصدرها معهد الدراسات العربية، لوكالة إنتر بريس سيرفس "إن الولايات المتحدة تنتهك القانون الدولي، بالإضافة إلى تشريعاتها المحلية، من خلال توفير الأسلحة لإسرائيل مع علمها التام بأن هذه الأسلحة يتم استخدامها لغرض صريح وهو ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية".

ويضيف المحرر "سأذهب إلى أبعد من ذلك وأقول إنها تقدم هذه الأسلحة لإسرائيل لهذا السبب بالتحديد. وذلك لأن الولايات المتحدة عازمة على رؤية إسرائيل تحقق أهدافها في قطاع غزة. تدرك واشنطن أن إسرائيل لا تمتلك القدرة العسكرية والإرادة السياسية اللازمة لاحتلال قطاع غزة فعلياً لفترة طويلة والقضاء على حماس والجماعات الأخرى، وبدلاً من ذلك - وبدعم أمريكي غير مشروط - تبنت هدفها الأساسي، وهو التدمير المنهجي لقطاع غزة، والقتل الجماعي للمدنيين الفلسطينيين. أما بالنسبة للقانون الدولي والتشريعات الأمريكية المحلية، فهي غير ذات أهمية مثل حياة الفلسطينيين في هذا السياق. هذه هي الطريقة التي يعمل بها النظام الدولي القائم على القواعد الذي صمّمته الولايات المتحدة".

من المهم الإشارة هنا إلى أنه، يتم تطبيق التشريعات الأمريكية وقوانين الحرب والقانون الدولي بشكل عام، وبصرامة على المنافسين والخصوم للمصالح الأمريكية (والتي يعدّ حماية الكيان الصهيوني جزءاً أساسياً منها)، في حين تتمتع الولايات المتحدة وشركاؤها بالحرية في انتهاكها مع الإفلات التام من العقاب. وربما هذا ما يجعل المسؤولين



الأمريكيين المتواطنين في جرائم الحرب الإسرائيلية غير قلقين بشأن مسألة المحاسبة والمساءلة القانونية من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

ردا على سؤال حول الأسلحة الأمريكية المستخدمة في عمليات القتل الممنهج في غزة، قال [ماثيو ميللر، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية](#)، للصحفيين الأسبوع الماضي "إن الأسلحة الأمريكية لا يمكن استخدامها عمدا ضد المدنيين. بالطبع - وإحدى مآسي الحرب - هي أن هناك دائماً وفيات بين المدنيين. إنها إحدى مآسي الحرب الكبرى، وما نحاول القيام به هو العمل على تقليل الوفيات بين المدنيين إلى أقصى حد ممكن". وردا على سؤال حول ما إذا كان هناك "أي قلق لدى الإدارة من أن الولايات المتحدة، من خلال تقديم هذه المساعدة العسكرية، قد تكون متورطة في أي جرائم حرب محتملة ضد المدنيين"، قال [ميلر](#): "لا، أود أن أقول إننا أوضحنا تماما أننا نتوقع من إسرائيل أن تقوم بذلك، فقط عليها القيام بعملياتها بما يتوافق مع القانون الدولي. هذا هو المعيار الذي نتمسك به - نتمسك به - هذا هو المعيار الذي نلتزم به؛ إنه المعيار الذي نلتزم به؛ إنه المعيار الذي يجب أن تلتزم به كل ديمقراطية. وسنواصل العمل معهم ونواصل إيصال الرسائل إليهم بضرورة إجراء عملياتهم العسكرية وإلى أقصى حد ممكن لحماية المدنيين من الأذى".

واضح من هذا الكلام الذي لا يخلو من البروباغندا المقبولة، أن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية غير قادر على تغطية الجرائم الفظيعة التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني ضاربا عرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية. وهو يمارس انتهاكاته بسلاح امريكي وبدعم مباشر، وتحت حصانة أمريكية ودولية واضحة.

من المهم الإشارة الى أنه، ووفقاً [لمركز ستيمسون ومقره واشنطن](#)، يعتبر الكيان الصهيوني أكبر متلق تراكمي للمساعدات العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت أكثر من 158 مليار دولار على مدى العقود السبعة الماضية - غير معدلة لمراعاة التضخم. كما أنه في السنوات الأخيرة، تم تحديد المساعدات الأمريكية للكيان، وفقا للمركز نفسه، في مذكرات تفاهم مدتها 10 سنوات، تم توقيع أحدثها في عام 2016 وتعهدت بتقديم 38 مليار دولار من المساعدات العسكرية بين السنوات المالية 2019-2028. وللتأكيد، أشار [ريمزي بارود، الصحفي والكاتب الفلسطيني](#)، لوكالة إنتر بريس سيرفس "بأن مطالبة الولايات المتحدة بتوضيح إجراءات مراقبة الاستخدام النهائي (EUM)، أو امتثال إسرائيل لاستخدام الأسلحة الأمريكية في حربها ضد غزة، قد يعطي الانطباع بأن واشنطن تفتقر إلى الوعي بكيفية استخدام الأسلحة الأمريكية في حربها ضد غزة. إنه يتم استخدام الأسلحة الأمريكية وأموال دافعي الضرائب الأمريكيين لقتل الفلسطينيين".

من المهم الإشارة الى أنه لم يحدث من قبل في تاريخ علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط أن شاركت واشنطن بشكل مباشر في حرب إسرائيلية. ربما أقرب حرب كانت تلك التي حصلت في تشرين الأول أكتوبر من عام 1973، وحتى في تلك الحرب لم يكن التدخل الأمريكي مباشرا وبنفس القدر الذي يحصل اليوم. كل تصريح يدلي به كبار المسؤولين الأميركيين، بدءاً من بايدن، إلى بليكن، إلى سوليفان، إلى كل الآخرين، يشير إلى أن الولايات المتحدة طرف في الحرب، وليست دخيلاً، أو فاعل خير، وبالتأكيد ليست وسيطاً. حتى أنهم حضروا اجتماعات لمناقشة خطط الحرب الإسرائيلية على غزة، وأرسلوا خبراء عسكريين وخبراء استخبارات.

في الماضي، كما اليوم، ينتهك الكيان الصهيوني القواعد الأمريكية بشأن استخدام الأسلحة الأمريكية ضد المدنيين، وبشكل متكرر. لقد كتب الكثير عن هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق بالانتهاك الإسرائيلي لقوانين "ليهى". هذا القانون هو [قانون امريكي "لحقوق الإنسان" سمي على اسم راعيه الأساسي، السيناتور باتريك ليهي](#) (ديمقراطي من ولاية فيرمونت). وقد وافق الكونجرس لأول مرة على هذا القانون في عام 1997، وهو يحظر على الولايات المتحدة توفير المعدات والتدريب لوحدة عسكرية أجنبية أو فرد يشتهب في ارتكابه "انتهاكات جسيمة

لحقوق الإنسان". وتشمل هذه الانتهاكات القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب والتعذيب والاختفاء القسري. كما يلزم القانون وزارة الخارجية بفحص أي وحدة عسكرية أجنبية للتأكد من أن لديها سجلاً نظيفاً في مجال حقوق الإنسان قبل أن تتمكن من تلقي المساعدة الأمريكية. وفقاً لهذا القانون، إذا كان هناك اشتباه في وحدة، أو فرد في وحدة، بارتكاب انتهاكات جسيمة، فلا يمكن تقديم المساعدة حتى تعالج الحكومة المتلقية للمساعدات، تلك الانتهاكات. ويمكن أن يتخذ ذلك أشكالاً مختلفة، بما في ذلك التحقيق المشروع في الانتهاكات أو الإجراءات التأديبية أو الملاحقة القضائية. وتشجع مؤسسات المجتمع المفتوح الإدارة الأمريكية على تخصيص الموارد الكافية لتسريع عملية التدقيق وتحسين فعالية القانون. كما يشير القانون إلى أنه، إذا تلقت وحدة من قوات الأمن الأجنبية دعماً أمريكياً ثم ارتكبت فظائع مثل الاغتصاب الجماعي أو تورطت في اختفاء قسري للمدنيين، فسينظر إلى حكومة الولايات المتحدة على أنها متواطئة في الجريمة، مما يعرض القوات والمواطنين الأمريكيين المتمركزين محلياً للخطر. بالمناسبة [تم تطبيق هذا القانون سابقاً](#)، حيث أظهرت برقيات ويكيليكس أن وزارة الخارجية الأمريكية طبقت القانون في جميع أنحاء العالم. ومن خلال ذلك، علقت الولايات المتحدة وحداتها في كولومبيا، وإندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، من بين دول أخرى. ولكن لأسباب دبلوماسية وأسباب أخرى، لا تنشر وزارة الخارجية بشكل عام قراراتها بتعليق المساعدات المقدمة إلى وحدة أجنبية معينة. وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة تطبيقها لهذا القانون، إلا أن ما يحدث اليوم-ارتباطاً بالحرب على غزة- مختلف تماماً. فقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال شحنات أسلحة ضخمة وحاملات طائرات وحتى جنود إلى الكيان الصهيوني، دليل على أنها أصبحت طرفاً في الحرب، وبالتالي فهي مسؤولة عن جرائم حرب غير مسبقة في غزة.

إن بصمات الأسلحة الأمريكية موجودة في غزة، من المستشفى الأهلي المعمداني الذي لم يعترف العدو بضربه وحاول التغطية على جريمته بتوجيه التهم إلى فصائل المقاومة الفلسطينية، [وايده الرئيس الأمريكي في ذلك](#)، متناسياً باقي المستشفيات التي تعتمد قصفها، مطالباً الطواقم الطبية بمغادرتها، إلى قوافل النازحين من مناطق الشمال إلى الجنوب التي طالب العدو بنزوحها ولكنه تعتمد قصفها على الطريق بشكل مباشر، إلى مدارس الأمم المتحدة، إلى كل البيوت المدنية والبنى التحتية. ربما اليوم، ليس هناك داع لتقديم توضيحات بشأن استخدام الأسلحة الأمريكية في هذه الحرب، ولكن المهم هو محاسبة مجرمي الحرب سواء في الكيان أو في واشنطن لأنهم مشاركون فعليين في ارتكاب هذه الجرائم الدولية.

### 3. الخطاب السياسي الأمريكي: محرّض فعلي على ارتكاب الإبادة الجماعية في غزة

على مدار 77 عاماً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الحرب على غزة في 2023، قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية دعماً مالياً مباشراً ومستمرّاً للكيان المؤقت، بلغ مجموعه التراكمي في 2022 نحو 260 مليار دولار بحسب الموقع الرسمي للمساعدات الخارجية الأمريكية، بمعدّل 3,4 مليار دولار سنوياً. ويشكّل هذا الدعم نحو 16 % من مجمل الميزانية العسكرية الإسرائيلية، ما يجعل الولايات المتحدة شريكة ومسؤولة مباشرة عن كلّ الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني منذ ثمانية عقود بحق الشعب الفلسطيني.

تحدث موقع "[World Socialist](#)" في تقرير كتبه أندريه دامون، عن الدعم الأمريكي للمجازر الصهيونية، ومباركة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جو بايدن لما يقوم به الكيان من اعتداءات بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة. حيث أشار الكاتب في تقريره إلى أنّ "بعد يوم واحد من ذبح "إسرائيل" لما يقرب من 500 رجل وامرأة وطفل لجئوا إلى مستشفى في غزة، سافر الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى "تلّ أبيب"، واحتضن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وألقى كلمة محمومة مؤيدة للجرائم الإسرائيلية ومشجعة على المزيد منها. فالهدف من الزيارة لم يكن فقط لتكريس دعمه للإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين بشكل لا لبس فيه فحسب، بل لإطلاق تصعيد هائل للعمليات العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء المنطقة من المتوسط إلى غرب آسيا، في الوقت الذي

يحشد فيه الجيش الأميركي سفناً حربية وطائرات وجنوداً في تهديد علني لإيران. ووسط الاحتجاجات الجماهيرية في جميع أنحاء المنطقة والعالم التي تعارض الإبادة الجماعية التي تمارسها "إسرائيل" ضد الفلسطينيين، اختار بايدن أن يلقي أكثر التصريحات استفزازية وتحريضية ضد الفلسطينيين، وقارنهم بـ "داعش" ووصف مقاومتهم الاحتلال الظالم بالشريرة. تبنى بايدن في كلمته سردية "إسرائيل" التي "تعاين من الفظائع الفلسطينية" المزعومة، وأشاد بالحكومة الإسرائيلية، وأغدق عليها المساعدات العسكرية والمالية، ولم يذكر الفلسطينيين إلا لإلقاء اللوم عليهم لـ "ذبحهم" من قبل الإسرائيليين.

بدأ [بايدن خطابه بالإعلان](#): "جئت إلى إسرائيل برسالة واحدة: لستيم وحدكم، ما دامت الولايات المتحدة موجودة، سنقف إلى جانبكم". لم يكتف لقتل إسرائيل نحو 4000 فلسطيني بريء معظمهم من الأطفال والنساء، عائلات بأكملها قضت، ولم تسلم المرافق الصحية تعرضت لأكثر من 150 هجوماً حتى الساعة وهي مهددة بالانهيار، حيث ينغد الغذاء والوقود والماء بشكل كامل. ولم يدن بايدن أيّاً من مئات الهجمات الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين والمستشفيات والبنية التحتية الحيوية. ولم يدع إلى وقف إطلاق النار، ولم يدع إلى وقف التصعيد، وقد تعمد بخطابه أن يظهر الإبادة الجماعية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين تجري بدعم من الولايات المتحدة وبناء على طلبها، مما يجعل بايدن مسؤولاً تماماً عن جرائم الحرب التي ترتكبها حكومة نتياهو.

مباشرة بعد الرحلة، ذكرت [صحيفة "تايمز أوف لندن"](#) أن بايدن، أعطى نتياهو على انفراد الضوء الأخضر لـ غزو غزة. وألقى بايدن باللوم على الفلسطينيين في موتهم، متهما حركة "حماس" باستخدام النساء والأطفال كـ "دروع بشرية"، وادّعى بشكل سخيف أن الفلسطينيين فجروا شعبهم في المستشفى الأهلي. وقال: "تستخدم حماس العائلات البريئة في غزة كدروع بشرية، وتضع مراكز قيادتها وأسلحتها وأنفاق اتصالاتها في المناطق السكنية." وفي وقت مبكر، أعلن بايدن بحضور نتياهو أن "الفريق الآخر" نفذ المجزرة: "بناء على المعلومات التي رأيناها حتى الآن، يبدو أنها نتيجة صاروخ خاطئ أطلقته جماعة إرهابية في غزة".

يؤكد [أندريه دامون في تقريره](#)، أنه "لا الإسرائيلي ولا الأمريكي بذلوا الجهد أو أي محاولة لتفسير التناقضات التي تتخم روايتهما عن جريمة الحرب التي ارتكباها في المستشفى الأهلي. في حين أظهرت مقاطع الفيديو، أن الانفجار وقع فوق المشفى وضخت موجات شديدة من الهواء، مما أدى إلى انهيار أسطح المباني تحته وتسبب في أضرار على مئات الأقدام دون حدوث حفرة ارتطام. هذا النوع من القنابل متوفر عند الولايات المتحدة، وهي قدّمتها إلى "إسرائيل" التي نفذت المجزرة، ولا يمكن للمقذوفات التي تمتلكها المقاومة في غزة أن تحدث هذا القدر من الخراب والتدمير".

يعطي هذا التحليل صورة واضحة حول ما حصل في تلك المجزرة، فالآلة العسكرية الصهيونية استخدمت سلاحاً أمريكياً استهدف بدقة قسماً من مجمع المستشفى الأهلي، حيث يتمركز عدد كبير من المدنيين (معظمهم من النازحين من مناطق أخرى هرباً من القصف) في منطقة غير محمية، وهذا يعدّ قتل متعمد هدفه إبادة جماعية، وهي جريمة دولية من الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

من بين العناصر الأكثر شؤماً في [خطاب بايدن](#) ما ينذر به حول الفترة القادمة، حيث وصف توغل حماس في "إسرائيل" في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بأنه مثل هجوم تنظيم "القاعدة" على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر العام 2001. وأضاف: "لقد حققت الولايات المتحدة العدالة آنذاك، وعلى إسرائيل أن تفعل ذلك". يبدو واضحاً أن هذا الخطاب هو تحريضي هدفه منح الكيان كل الإمكانيات لارتكاب جرائمه، وأن يستخدم الهجوم الذي قامت به فصائل المقاومة حجة أو ذريعة لاجتياح غزة وقتل المدنيين فيها، كما فعلت الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وسوريا وقتلت الملايين من الأبرياء.

من هذا المنطلق، من الضروري المطالبة بمحاكمة بايدن وناتياهو كمجرمي حرب، نظرا لانتهاكاتهما الجسيمة، وتحميلهما المسؤولية الجنائية الدولية كقادة ورؤساء (مع رفع الحصانة السياسية والدولية) ومحاكمتهما وفقا لما نصت عليه المادة 28 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي، وعلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، أن يبدأ باتخاذ إجراءات قانونية ضد نتياهو وبايدن وجميع الشخصيات البارزة في محور الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي الذين يدعمون الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة.

## خلاصة

المشاركة والدعم الأمريكي المطلق للكيان في حربه على غزة معلنة، وفي عالم الجريمة الشريك كالأصيل عليه تحمل المسؤولية الجنائية بنفس الجرم وفقا لنتائجه. أصبح واضحا اليوم، الدعم اللامتناهي الذي تقدمه الإدارة الأمريكية، بل كل الغرب للكيان. وما صمتهم على ما يحصل من انتهاكات جسيمة وصارخة لكل قواعد القانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية، الا مشاركة في الدم، وبشكل علني ومباشر.

يظهر الدعم الأمريكي بكل مستوياته السياسية والأمنية والعسكرية، من خلال ما تقدمه الإدارة الأمريكية من امدادات عسكرية فاعلة وحساسة، في رزنامة زمنية وسياسية مستمرة، تجعل من الكيان المؤقت أكثر المستفيدين من هذا الدعم مقارنة بغيره من الحلفاء والشركاء المرتبطين بالمصالح الأمريكية. لكن وفقا للوقائع التي فرضتها ساحة الحرب في غزة، بدا واضحا أن استخدام الأسلحة الأمريكية من قبل الكيان في الحرب، عامل مساعد على ارتكاب الجرائم وانتهاك لكل القوانين والمواثيق الدولية، كما القانون الأمريكي أيضا (قانون ليهي لحقوق الانسان). فالأسلحة المتنوعة من ذخائر وصواريخ وغيرها من المعدات، قدمت للكيان فرصة للانتقام من الشعب الفلسطيني في غزة، وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بتغطية أمريكية وأوروبية. لكن ما يجب الإشارة اليه، أن المسؤولية الجنائية الدولية في هذا الإطار توجه مباشرة للطرفين الأمريكي والإسرائيلي بسبب شراكتهم الواضحة في ارتكاب هذه الجرائم الدولية (المنصوص عليها صراحة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)، وبسبب الخطاب السياسي الرسمي للبيت الأبيض الداعم صراحة والمعرض على ارتكاب هذه الجرائم.

\*\*\*\*\*

## المصادر:

- Mark F. Cancian, Can the United States Equip Israel While Simultaneously Equipping Ukraine and Taiwan? CSIS, October 12,2023. <https://www.csis.org/analysis/can-united-states-equip-israel-while-simultaneously-equipping-ukraine-and-taiwan>
- David Walsh, Dan La Botz in *International Viewpoint*: A moral eunuch condemns Palestinian violence, <https://www.wsws.org/en/articles/2023/10/23/kcwr-o23.html>
- Andre Damon, Biden declares total support for Israel's destruction of Gaza, <https://www.wsws.org/en/articles/2023/10/19/oimm-o19.html>
- US gives Israel 'private backing' for ground invasion of Gaza, <https://www.thetimes.co.uk/article/us-gives-israel-private-backing-for-ground-invasion-of-gaza-nfvl7wc9k>

-American Weapons Used in Gaza Trigger War Crime Accusations Against US,  
<https://www.globalissues.org/news/2023/10/23/35117>